جماليات المُكَوِّن المورفولوجي لدى عبد القاهر الجرجاني

The Eesthetics of the Morphological Component by Abdulkader Al-Jarjani

الدكتور: زكرياء سلمان

كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة مراكش -المغرب-
salmane860@gmail.com

طالبة الدكتوراه: سارة عبدو

saraabdo16792@gmail.com

قسم اللغة والحضارة الإسلاميّة جامعة باتنة -1- الحاج لخضر-
مخبر البحث العلوم الإسلامية في الجزائر

تاريخ الإيداع: 2020/10/08 تاريخ القبول: 2021/07/11 تاريخ النشر: 2021/09/15

ملخّص:

يتوخّى هذا البحث إبراز خصائص المكوّن المورفولوجي عند عبد القاهر الجرجاني(471هـ)، وفاعليته في خلق المعنى، بالإضافة إلى الوقوف على جماليات هذا المكون عنده، وموقعه من نظريته "النظم"، وعلى نظراته التجديدية في هذا العلم، مركزين على بعض الأحكام التصريفية التي تخص بعض أبنية الكلمات كما أوردها في كتبه، والتي يؤدي تغييرها إلى ظهور وظائف دلالية تستفاد من صيغتها الجديدة؛ لنرصد كيفية توظيف الجرجاني لهذه الوحدات الصرفية في التراكيب، في إطار الجدلية المستمرة بين المكون المورفولوجي ووظيفته، و ذلك من خلال التمثيل بظاهرتين صرفيتين احتفى بهما الجرجاني إحداهما تخص أبنية الاسم وهي (اسم الفاعل)، والأخرى تهمّ أبنية الفعل وهي (التعدي واللزوم).

الكلمات المفتاحية: المورفيم ؛ الجرجاني؛ المعنى؛ نظريّة النظم ؛ الوظيفة؛ الإسم؛الفعل.

Abstract:

This research aims to highlight the characteristics of the morphological component of Abdulkader Al-Jarjani (471 H), and its effectiveness in creating meaning, in addition to studying the aesthetics of this component in him, and his position towards his theory of "prosody", and his innovative views on this science, focusing on some morphological rulings related to some word structures, as mentioned in his books, whose

change leads to the emergence of semantic functions that take advantage of their new formulation; to observe how Jarjani uses these morphological units in compositions, in the context of the ongoing debate between the morphological component and its function and that through the representation of two morphological phenomena that Al-Jarjani adopted, one of which concerns the constructs of the noun, which is (the subject's name), and the other concerns the structures of the verb, which is (transitive and intransitive).

key words: morpheme, Al-Jarjany, meaning, prosody theory, function, noun, verb.

مقدمة

تتألّف مادة المستويات اللغوية الأربعة، من قسمين: قسم يتعلق بأبنية الكلمات في ذاتها وهو ما يمثله المستويان الصوتي والصرفي، وآخر يرتبط بالجانب التركيبي، ويمثله المستويان النحوي والدلالي، وكل واحدٍ من هذه المستويات مرتبط بسابقه ولاحقه ارتباطا وثيقا. وهذا التمييز بين فروع الدراسة اللغوية منهجي محض تقتضيه ضرورة البحث العلمي، فهدفه تيسير الدراسة وفهم جوانب اللغة، أما واقع اللغة المنطوق فلا يعرف هذا التقسيم بين هذه الفروع، فالكلام المفيد تتكامل فيه كل هذه المستويات. ومن هذا المنطلق جاء تركيزنا على المستوى اللساني الثاني ونعني به العنصر الصرفي أو "المورفيم" في صلته بالدلالة؛ حيث يتعذر الفصل بين البنى ووظائفها.

من هذا المنطلق آثرنا أن نعالج في هذا البحث **إشكاليّة**: المكوّن الصرفي"المورفيم" ومدى ارتباطه بالدلالة عند عبد القاهر الجرجاني؟ ويطرح الإشكال الرئيسي تساؤلات منها:

- كيف كانت الدراسة الصرفيّة بين الجرجاني والمحدثين؟
- ما هي أبعاد التكامل بين المورفيم والدلالة عند عبد القاهر الجرجاني؟
- فيم تتمثّل فاعليّة العنصر الصرفي في ابتكار المعنى عند عبد القاهر الجرجاني إنطلاقًا من نظريّته" النظم"؟

علم الصرف بين الجرجاني والمحدثين

أوّلا: الجرجاني والتأليف الصرفي

صار معلوما في اللغويات الحديثة "أنّ الصرف يُدرس بعد معالجة المسائل الصوتية، وهو في الوقت نفسه يخدم النحو، ويسهم في توضيح مشكلاته وتفسيرها"، وإذا عدنا إلى تراثنا

النحوي، فسنجد القدماء قد بدؤوا بالنحو فالصرف ثم الأصوات، كما هو شأن إمامهم سيبويه (180ه)، ثم تبعه في ذلك معظم النحاة؛حيث تأثروا تأثرا كبيرا بكتابه، واهتدوا بهديه، وساروا في طريقه. وقد أشار ابن جني (392ه) إلى وجوب تقديم الصرف على النحو خلافا لمنهج النحويين قبله، غير أنه وجد ما يسوغ هذا المسلك؛ حيث قال " كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصا صعبا بُدِئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيء به بعد؛ ليكون الارتياض في النحو موطئا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال." [1]وتبعه في ذلك ابن عصفور (669ه)؛ حيث يقول: "وقد كان ينبغي أن يقدَّم علم التصريف على غيره من علوم العربية؛ إذ هو معرفة ذوات الكلم في أنفسها من غير تركيب، ومعرفة الشيء في نفسه، قبل أن يتركب، ينبغي أن تكون مقدمة على معرفة أحواله التي تكون له بعد التركيب، إلا أنه أُخِّر للطفه ودقته، فجعل ما قدم عليه من ذكر العوامل توطئة له؛ حتى لا يصل إليه الطالب، إلا وهو قد تدرب وارتاض للقياس." [2].

وقد كان جمهرة النحاة، ابتداء من سيبويه حتى عصر ابن مالك (672 ه) وشراح ألفيته، يعدون التصريف جزءا من علم النحو، وقد ضمنوه كتبهم النحوية، قال الأشموني (929ه) " النحو في الاصطلاح هو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها."[3] وعقب الصبان (1206ه) على هذا الحد قائلا: " المراد ب(أحكام أجزائه) ما يشمل الأحكام التصريفية والأحكام النحوية." [4] .

ثم بدأ فصل الصرف عن النحو بظهور مؤلفات مستقلة في هذا العلم "وأوّل من دون علم التصريف أبو عثمان المازني (249 ه)، وكان قبل ذلك مندرجا في علم النحو" [5].

وبالرجوع إلى التراث المطبوع من كتب التصريف، نرى أن مباحث التصريف قد تنوعت بحسب مناهج المصنفين في هذا العلم؛ بحيث ضيقت أو وسّعت من مسائله،ويشير الأشموني إلى ما استقرت عليه عند المتأخرين؛ حيث توسعت بإدخالهم ما يشمل التغييرات المعنوية، يقول: "وأمّا في الاصطلاح فيطلق على شيئين؛ الأول: تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير، والتكسير، واسم الفاعل، واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم (يعني ابن مالك)، وهو في الحقيقة من التصريف، والآخر: تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر، وينحصر في الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام، وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم: التصريف "[6]

وأمّا ما يتعلق بعبد القاهر الجرجاني، فقد أفرد للأحكام التصريفيّة كتابين مستقليّن هما " المفتاح و"العمدة " وشَرَح متنا صرفيًّا للفارسي وهو "المقتصد في شرح التكملة".

وتميز الكتابان "المفتاح " و"العمدة " بالاختصار الشديد، ممّا جعل تتبّع آراء الجرجاني فيهما عسيرًا؛ حيث جاءت اختياراته التصريفيّة فيهما نزرة قليلة، وسيلاحظ المطلع عليهما أنّ مباحث الكتابين، عموما، تندرجان ضمن الضرب الثاني من التصريف الذي لا يؤدّي تغيير المبنى فيها إلى اختلاف في المعنى، إلّا أنه أضاف موضوعات من التصريف في معناه الأول، وخاصّة في كتابه "المفتاح"، كما يظهر ذلك في أبواب المعاني في الأفعال، والمشتقّات، وأزمنة الفعل، والفعل اللازم والمتعدّي، والمبنيّ للفاعل، والمبنيّ للمفعول. في حين نسجل أن عبد القاهر قد أغفل أبواباً تصريفيّة أخرى مهمّة لها صلة بالتراكيب،كالتصغير والنسب، والتثنية، والجمع، والتأنيث، وهي مباحث نجدها حاضرة لدى التصريفيين المحدثين.

أمّا أكثر ما كشف فيه عبد القاهر عن مقدرته المتميزّة في علم التصريف فهو كتاب "المقتصد في شرح التكملة"، وهو أوفى كتبه في علم الصرف، وقد شرح فيه جميع أبواب الفارسي شرحا مفصّلا، فكان يورد كلام المؤلف، ثم يشرحه مع التعليق والتعقيب عليه. وجاءت مباحث الكتاب متضمّنة لنوعي التصريف الذي يُعنى بالتغيير اللفظي والمعنوي معًا. كما كان لعبد القاهر بعض الآراء الصرفية في غير هذه الكتب، وإن كانت شذرات منتشرة وخاصة في "دلائل الإعجاز"،كما سنقف على ذلك في هذا المقال.

ونجمل القول إن عبد القاهر الجرجاني في مباحثه الصرفيّة كان على نهج سابقيه، فلقد تبع طريقهم وحذا حذوهم في جملة ما تدارسه وناقشه في هذا العلم، وكانت خطته التعليميّة واضحة في مؤلفاته التصريفيّة، كما كان واسع الباع في التأويل والتعليل لقضايا تصريفية كثيرة خاصة في شرح التكملة.

ثانيا: التصريف لدى المحدثين

يطلق الدارسون المحدثون على الصرف مصطلح "المورفولوجيا"، ويقصدون به "كلّ دراسة تتّصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدي إلى خدمة العبارة والجملة أو - بعبارة بعضهم - وتؤدي إلى اختلاف المعاني النحوية.فمن ذلك: تقسيم الكلمة من حيث الاسمية والفعلية وغيرهما، والنظر إليها من حيث العدد (الإفراد و التثنية والجمع)، والنظر إليها من حيث النوع (التذكير والتأنيث)، والكلام على الشخص (المتكلم والخطاب والغيبة)" [(7)]. ومن ذلك أيضا: المشتقّات، وتقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة، والتعريف والتنكير وأقسامهما، والمتعدي واللازم والمتصرف والجامد

... فالبحث في هذه المسائل وأمثالها بحث صرفي صميم؛ إذ هو مما يخدم الجملة ويجعلها ذات معان نحوية مختلفة؛ بحيث لو تغيرت وحداتها تغيرت معانيها." [8]؛ فمسائل الصرف عند المحدثين هي تلك التي تعرض للتغيير المعنوي الذي يعتور الكلمة، أما التغيير اللفظي فيدرجونه في علم الأصوات، ويخرجونه من التصريف؛ " لأنه تغيير لا يؤدي وظيفة جديدة غير الدلالة التي كانت للصيغة قبل أن يحدث التغيير فيها." [9]

وأمّا موضوع هذا العلم في الدراسات الصرفية الحديثة " فهو دور السوابق واللواحق والتغييرات الداخلية التي تؤدي إلى تغيير المعنى الأساسي للكلمة...وهذا يدل على أن التصريف يدخل أقسام الكلام كافة." [10].

وقد أطلق المحدثون على هذه الوحدات والمباني الصرفية مصطلح "المورفيمات"، والتي عُدَّت أساس التحليل الصرفي الحديث. ويُعَرَّف المورفيم " بأنه أصغر وحدة في بنية الكلمة تحمل معنى أو وظيفة نحوية "[11]وهو "عنصر لغوي غير معجمي، إذ لا معنى له خارج وظيفته الصرفية أو النحوية" [12].وقد يكون كلمة أو جزءا من كلمة، ولهذا المبنى الصرفي (المورفيم) صور متعددة، كما أنّ للمورفيمات "وظائف تتجلى في بيان العلاقة بين الكلمات ذوات الدلالة المعجمية، وتحديد أشكال الصيغ ومعانيها الوظيفية، وتوضيح المقولات الصرفية والنحوية الرئيسية."[13].

البناء والمعنى عند الجرجاني

سنركز هنا على الأحكام التصريفية التي تخص بعض أبنية الكلمات، التي يؤدي تغييرها إلى ظهور وظائف دلالية تستفاد من صيغتها ووزنها الجديد؛ لنرصد كيفية توظيف عبد القاهر لهذه الوحدات الصرفية (المورفيمات) في التراكيب؛ وذلك تمهيدا للوقوف على جمالياتها عنده، ومن خلالها على نظراته التجديدية في مباحث التصريف؛ حيث إن الجرجاني ربطها بنظريته اللغوية الفذة "نظرية النظم".

أوّلًا: الأحكام التصريفية/النحوية لاسم الفاعل وعلاقتها بالنظم

أحكام اسم الفاعل

معلوم أنّ للاسم في العربية أبنية تفوق في عددها بكثير أبنية الفعل، وسنقتصر هنا على صيغة اسم الفاعل؛ لأنه من أكثر المشتقات ورودا في الكلام؛ ولأن له أحكاما نحويّة كثيرة تحدد صحة التركيب وفساده، كما أن له شبها بالفعل، وهذا ما أوقع بعض النحاة في الغلط؛ حيث

قالوا بتطابق دلالة البنيتين الاسمية والفعلية. وقد أولى الجرجاني عناية خاصة لبيان الفرق بين الصيغتين، وأثَرِ ذلك في النظم، وكان رائدا في تحديد هذه الفروق الدقيقة. ومن أسباب اختيارنا هذا المشتق (اسم الفاعل) أيضا، كونه جمع بين التغييرات الداخلية في البنية (كزيادة الألف واختلاف الحركات) وبين لواصق تحدد عمله ودلالاته مثل (السابقة) "ال" و(اللاحقة) التنوين، وهي وحدات أو مورفيمات تدخل في صميم الدرس الصرفي الحديث.

أمّا عن أهم أحكام هذا المشتق والذي "يدل على الحدث وذات الفاعل"[14]؛ فقد شرع عبد القاهر في بيانها متحدثا عن عمله،ومبينا شروط ذلك وأحكامه؛ حيث قال: "اسم الفاعل على ثلاثة أضرب كما أن الزمان كذلك، فالذي يعمل عمل الفعل ما كان للحال أو الاستقبال كقولك: زيدٌ ضاربٌ عمرا الساعة، وهذا رجل ضاربٌ زيدا غدا، ولا يجوز أن تقول هذا رجل ضاربٌ زيدا أمس." [15]. ومن شروط العمل الواجب توفرها في اسم الفاعل النكرة، فضلا على دلالته على الحال والاستقبال ما ذكره الجرجاني في قوله " لا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل إلا بعد أن يعتمد على شيء. والذي يقع اعتماده عليه خمسة أشياء: أولها: الموصوف.. والثاني: هو المبتدأ، والثالث: ذو الحال في قولك : هذا زيد قائما غلامُه، فقائما حال من زيد وفعل للغلام.. وكقولك: هذه هند قائما غلامها ف"قائما " أيضا فعل للغلام " ولولا ذلك لوجب أن تقول: هذه هندٌ قائمة غلامها. ومن قال إن هذا النحو لا يكون حالا لأجل أن الفعل ليس للأول، لزمه أن يقول في قوله تعالى {وهم يلعبون لاهية قلوبهم } أن اللهو غير منسوب إلى القلوب ولا كائن فعلا لها. وإذا كان كذلك لزمه أن يقول: وهم يلعبون لاهين، وذلك لا شبهة في فساده."[16].

وهنا يتضح جليًّا اهتمام الجرجاني بمعاني النحو التي هي عصب نظرية النظم عنده؛ حيث لاحظ التعلّق بين الصيغة الصرفية لاسم الفاعل وبين فاعلها، وما استتبع ذلك من دلالة ومعنى.

ويواصل عبد القاهر بيان أسباب الاعتماد فيذكر رابعها وهو: همزة الاستفهام في قولهم : أقائم أخواك ؟ وأما الخامس فهو: "ما" في قولك : ما ذاهب غلاماك " [17]

ومن خلال هذه الأسباب التي أوردها الجرجاني يتبين أن اللاحقة الصرفيّة (التنوين) إذا لحقت باسم الفاعل تجعله عاملا، ودالا على الحضور والاستقبال، كما تُكسبه سمة الفعل وعمله. ومن ثمة، نلاحظ الترابط الكبير بين المظهر الشكلي للصيغة الصرفية (التنكير) ووظيفتها في التركيب.

ومن أحكام إضافة اسم الفاعل النكرة قول عبد القاهر" ولا يجوز فيه الإضافة الحقيقية، كما لا يجوز ذلك في الفعل، وإنما تجيء فيه الإضافة لفظية من حيث إنه اسم منون، فيحذف منه التنوين ويضاف إلى ما انتصب به، والمعنى على ثبات التنوين. فيقال: هذا ضاربُ زيدٍ غدا، والمعنى : ضاربٌ زيدا غدا ."[18]

ثمّ ينتقل عبد القاهر إلى الحديث عن عمل اسم الفاعل المعرف ب" ال " فيقول "واعلم أنك إذا ألحقت الألف واللام تغير الحكم وذلك أن قولك: الضارب بمعنى الذي ضرب، فتعمل في كل حال، تقول: هذا الضارب زيدا أمس، وهذا الضارب زيدا الآن وغدا. ولا يجوز الإضافة في ذا نحو أن تقول: هذا الضاربُ زيدٍ كما قلت: هذا رجل ضاربُ زيدٍ .."[19] ، ويذكر عبد القاهر هنا إحدى وظائف "ال" وهي الدلالة على معنى (الذي) حين تسبق اسم الفاعل.

ومن خلال ما سبق يُكشف لنا عن العلاقة بين المكون الصرفي والتركيب النحوي و"يظهر ذلك عندما نوازن بين تركيبين يحتويان على (اسم الفاعل) تلحق به (التنوين) في الأول والسابقة "ال " في الثاني نحو: هذا ضارب زيدا أمس -- (التنوين للاستقبال) و(أمس للمضي). هذا الضارب زيدا أمس --- (ال + الذي ضرب) و(أمس للمضي). فالتركيب الأول لا تنطبق عليه شروط الصحة الدلالية؛ لأن التنوين مع اسم الفاعل يدل على الاستقبال فلا ينسجم مع (أمس) الذي يدل على المضي، فالصحيح أن يقال (هذا ضاربُ زيدٍ أمس).أما التركيب الثاني، فتنطبق عليه شروط الصحة الدلالية، ومرد ذلك إلى دخول "ال) على "اسم الفاعل "؛ فهي إشعار بأن اسم الفاعل منع من التنوين، وصار بمعنى (الذي ضرب) وهذا التركيب الذي يدل على المضي ينسجم مع أمس. "[20].

ويعلّل عبد القاهر سبب العدول عن الفعل واختيار اسم الفاعل بقوله: "وإنما عدلوا عن لفظ الفعل إلى اسم الفاعل كراهية أن يدخل الألف واللام على لفظ الفعل وإن كان قد تنزل منزلة الذي؛ لأنّ كونه بمنزلة الذي فرع، وأصله أن يكون للتعريف أو للجنس، فلما لم يصح ذلك في الفعل، أعني التعريف والجنس، من حيث كان الفعل خبرا مجهولا لا يتصور تعريفه و كان جنسا كما تقدم في صدر الكتاب، لم يحبوا أن يدخل على لفظه، وإن كان قد تنزل منزلة ما يصح دخوله على الفعل معنى، وهو الذي لتكون حال الفرعية تابعة لحال الأصلية، وإذا كان المعنى على الذي، كان في اسم الفعل حكم الفعل سواء يعمل في الأحوال الثلاثة كما ذكرنا " [21] ويضيف " وتقول " زيد يكتب " فيكون الموضع صالحا للاسم. إذ لو قلت "زيد كاتب " كان أَسَدَّ كلام "[22] . ويوهم هذا الكلام من عبد القاهر أنه يمكن إجراء عملية الاستبدال بين اسم الفاعل المنون والفعل المضارع ضمن التركيب النحوي، من غير أن نلاحظ فرقا ما في العمل أو

المعنى. غير أننا نجده في موضع آخر من "المقتصد" يوضح أن ما يفهم من كلام النحاة بتشابه الاستعمالين " الاسم " بدل الفعل أو العكس ليس المراد منه إلا الموقع الإعرابي فيقول " وينبغي أن يعلم أن المقصود بقوله ارتفع لوقوعه موقع " كاتب " أن وقوعه موقعا يصلح للاسم هو الذي رفعه لا أن كونه بمعنى كاتب أوجب رفعه . ألا ترى أنك تقول " يقوم الزيدان " ويخرج القوم " فترفعه و إن لم يكن بمعنى "قائم"؛ إذ لا تقدر على أن تقول "قائم الزيدان" و"قائم القوم"؛ فارتفاعه لأجل وقوعه موقع جنس الاسم ." [23]

وهذا البيان والتوضيح هو الذي ينسجم والنظرة التجديدية التي تبناها عبد القاهر في الدلائل، والتي جعلته يعيب على بعض النحاة عدم تفرقتهم بين كثير من الاستعمالات،وعدِّهم إياها بمنزلة واحدة في تأدية الكلام، وإغفالهم للفروق الدقيقة بين كل تركيب.فاسم الفاعل ذو شكل مختلف عن شكل الفعل، وهو من ثم، ذو وظائف نحوية خاصة ومختلفة؛ لأنه في سياقات معينة يقع مبتدأ، كما يقع مضافا، وكلتا الوظيفتين حرمهما الفعل. وهذا الاختلاف الوظيفي يؤدي إلى خلاف في التحليل الإعرابي و أنماط الجمل وأنواعها.

وقد أفصح الجرجاني عن موقفه بوضوح في "الدلائل"؛ حيث يقول: "ولا ينبغي أن يَغُرَّكَ أنَّا إذا تكلَّمْنا في مسائل المبتدأ والخبر قدَّرْنا الفعلَ في هذا النحو تقدير الاسم، كما تقول، في "زيدٌ يقومُ"، إنّه في موضعِ "زيدٌ قائمٌ"، فإنَّ ذلك لا يَقْتضي أن يستويَ المعنى فيهما استواءً لا يكون من بَعْدِهِ افتراقٌ، فإنهما لوِ اسْتويا هذا الاستواءَ، لم يكن أحدُهما فِعْلاً والآخرُ اسماً، بل كان يَنْبغي أن يكون جميعًا فعلين، أو يكونا اسمين."[24].

ويعلّق شارح الدلائل على كلام عبد القاهر فيقول: "يواجه عبد القاهر في هذه الفقرة ما شاع عند النحاة من أن "زيد يقوم" في معنى "زيد قائم" فيرى أنّ هذا القول المبني على التسامح لا يقتضي استواء المعنى فيهما استواء تامًّا، بل إنّ بينهما فرقا نابعًا من اختلاف صيغة اسم الفاعل عن صيغة الفعل، وهذا الفرق الذي يقرّره الجرجاني بين الصيغتين كالاستدراك منه على ما سبق إليه في صدر (دلائل الإعجاز) من أنه لا تفاضل بين المفردات، وإنما التفاضل والفصاحة بين نظم ونظم." [25].

ومنه نخلص إلى أنّ التفات الجرجاني إلى مثل هذا يدل على اهتمامه ببنية الكلمة وصيغتها عكس ما صرح به في مواضع كثيرة من دلائله من عدم الاعتداد ببُنى الألفاظ في النظم ،وفيما يلي شواهد على ذلك.

ثانيا: أحكام اسم الفاعل وعلاقتها بالنظم لدى الجرجاني

رأينا فيما سبق بعض الإشارات الصائبة للجرجاني، حين عرضِه لمباحث اسم الفاعل، ومعنى هذا أنّ الأشكال الصرفية ليست مجرد صيغ أو صور لفظية خالية من المعاني النحويّة، فالمغايرة والتنويع في الصيغ وحدةٌ صرفية يترتب على وجودها تغير دلالة الكلام ونظمه.

وسنورد بعض الأمثلة التي ناقشها عبد القاهر في الدلائل والمتعلقة بما ذكرنا؛ للوقوف على أهمية تلك الأحكام النحوية في استقامة الكلام وجودة النظم، وضرورة اختيار الأوفق للكلام وللسياق.

يؤكّد الجرجاني على ضرورة استحضار الفرق بين استعمال اسم الفاعل والفعل، ويناقش سر العدول عن استخدام الصيغة الفعلية واختيار الاسم أو العكس، فيقول: " .. وذلك أنَّا لا نَعلم شيئاً يبتغيهِ الناظمُ بنَظْمه غيرَ أنَ ينظرَ في وُجوهِ كلَّ بابٍ وفُروقهِ، فينظرَ في "الخبرِ" إلى الوجوهِ التي تَراها في قولك: "زيدٌ منطلقٌ" و"زيدٌ يَنطلِقُ"[26].." "وفي "الحالِ" إلى الوجوهِ التي تَراها في قولك: "جاءني زيد مسرعًا"، وجاءني يسرع".. فيَعرفُ لكلّ من ذلك موضِعَه، ويجيءُ به حيثُ ينبغي له."[27]، ويوضح لنا هذا الفرق بقوله: "وهو فرقٌ لطيفٌ تَمسُّ الحاجة في علم البلاغة إليه..وبيانُه، أنَّ موضوعَ الاسم على أن يُثْبَتَ به المعنى للشيءِ من غيرِ أن يَقتَضي تجدُّده شيئاً بعْدَ شيء. وأمّا الفعلُ فموضوعُه على أنه يقتضي تَجدُّدَ المعنى المثبَت به شيئاً بعْدَ شيء.. وإنْ شئتَ أن تُحِسَّ الفرْقَ بينهما مِنْ حيثُ يَلْطُفُ، فتأملْ هذا البيت:

لا يأْلَفُ الدِّرْهَمُ المَضْرُوبُ خِرقَتَنا ... لكِنْ يَمُرُّ عليها وهو مُنطلقُ[28].

هذا هو الحُسْنُ اللائقُ بالمعنى، ولو قلتَه بالفعل: "لكنْ يَمُرُّ عليها وهو ينطلقُ"، لم يحسن." [29]

ويشرح صاحب مواهب الفتاح البيت فيقول: "فتعبيره بـ(منطلق) للإشعار بأن انطلاق الدراهم من الصرة أمر ثابت دائم لا يتجدد، مبالغة في مدحهم بالكرم، وأن الدراهم ليس لها استقرار ما في الصرة أصلا "[30].

ويورد عبد القاهر مثالا آخر، كان التعبير فيه بالفعل أبلغ، بحيث كان اختيار الشاعر الجاهلي له بدلا عن الاسم غاية في الدقة فيقول: " فمن البَيِّنِ في ذلك قول الأعشى

لعَمْري لقدْ لاحتْ عيونٌ كثيرةٌ ... إلى ضوءِ نارٍ في يَفاع تَحَرَّقُ[31].

معلوم أن لو قيل: "إلى ضوء نارٍ مُتَحَرِّقة"، لَنَبا عنه الطبْعُ وأنكرَتْه النفسُ، ثم لا يكونُ ذاك النبوُّ وذاك الإنكارُ من أجل القافية وأنها تُفْسَد به، بل من جهةِ أنه لا يُشْبِهُ الغرَضَ ولا

يليقُ بالحال.وذاك لأنَّ المعنى في بيتِ الأعشى على أنَّ هناك مُوقِداً يتجدَّدُ منه الإلهابُ والإشعالُ حالاً فحالاً، وإذا قيل: "متحرِّقة"، كان المعنى أن هناك نارًا قد ثَبُتتْ لها وفيها هذه الصفةُ، وجرَى مَجْرى أن يقالَ: "إلى ضوءِ نارٍ عظيمةٍ" في أنه لا يفيدُ فعلاً يُفْعل."[32].

فالفعل هنا أبلغ في المدح من الاسم؛ لأنه يصف الممدوح بكونه قائما مجتهدا في إشعال النار وإعلاء لهيبها، وهذا التجدد في الاحتراق هو المناسب لكثرة طروق الضيوف مرة تلو أخرى.

ويلخص الجرجاني ما سبق بقوله: "وإذا ثبت الفرق بين الشيء والشيء في مواضعَ كثيرةٍ، وظهرَ الأمرُ، بأَنْ تَرى أحدَهما لا يصْلُح في موضعِ صاحبهِ، وجَبَ أنْ تقضيَ بثُبوتِ الفرقِ حيثُ تَرى أَحدَهما قد صلُحَ في مكانِ الآخَرِ، وتَعْلَم أنَّ المعنى مع أحدِهما غَيْرُهُ مع الآخرِ، كما هو العبرةُ في حَمْل الخَفيّ على الجليّ. وينعكسُ لك هذا الحكمُ أَعني أنك كما وجدْتَ الاسمَ يقَعُ حيثُ لا يَصلُح الفعلُ مكانه، كذلك نجد الفِعْلَ يَقَعُ ثُم لا يَصلُحُ الاسمُ مكانَه، ولا يؤدّي ما كانَ يؤديه."[33].

ومن أمثلة عبد القاهر على اختيار اسم الفاعل بدل الفعل، وأيضا لجعله عاملا عمل فعله، وهو معنى من معاني النحو؛ لكونه مرتبطا بقضية جوهرية في نظرية النظم ، وهي تعلق العامل بمعموله قوله: "إنَّ في الاستعارةِ ما لا يُمكنُ بَيانُه إلاَّ مِنْ بَعد العلمِ بالنظْم، والوقوفِ على حقيقته، فمِن عجيبِ ذلك قولُ بعض الأعراب:

اللَّيْلُ داجٍ كَنَفا جِلْبابِهِ ... والبَيْنُ مَحْجورٌ على غُرَابِهْ[34].

ليس كلُّ ما تَرى منَ الملاحَةِ لأنْ جعلَ لِلَّيل جلباباً، وحَجَر على الغرابِ، ولكنْ في أنْ وضعَ الكلامَ الذي تَرى، فَجعلَ "الليلَ" مبتدأ، وجعل "داجٍ" خبراً له وفعلاً لما بعده وهو "الكنفانُ".. يُبيّنُ ذلك أَنَّكَ لو قلْتَ:وغرابُ البينِ محجورٌ عليه، أو: قد حُجرَ على غُرابِ البين"، لم تجد لهذه المَلاحة. وكذلك لو قلتَ: "قد دَجا كَنَفَا جلبابِ اللَّيل"، لم يكنْ شيئاً."[35]

ونلاحظ هنا أنّ الجرجاني لا ينفك عن منهجه المعروف بالعودة إلى أصل الكلام؛ للتأكد مما يراه مؤثرا في المزية والحسن، فلو قلت: وغرابُ البينِ محجورٌ عليه، بتأخير البين أو: قد حُجرَ على غُرابِ البين"،بالفعل بدل اسم المفعول لم تجد تلك الملاحة التي تحققت في قول الأعرابي.

والمفهوم من كلام عبد القاهر أنّ الاستعارة لم تضطلع وحدها في البيت بالروعة والجمال، بل تكاملت مع الصيغ المختارة، والتعليق الدقيق بينها. والشاهد عندنا في البيت هو لفظة "داج" المشْعرة بإطباق الليل على الأرجاء كلها، وقد أعمل الشاعر اسم الفاعل النكرة في معموله (

الكنفان) بعد أن جاء به معتمدا على المبتدأ (الليل)؛ ليصور لنا الليل وكأنه جلباب حالك الجانبين.

ثمّ ينتقل الجرجاني إلى التمثيل بالنظم العالي والكلام المعجز؛ لبيان الفرق الدقيق بين الصيغتين، فيختار آية قرآنية، وجد أن مجيء اسم الفاعل فيها هو الكفيل بإبراز أسرار النظم القرآني فيقول " وإذا أردت أن تعتبره حيث لا يَخْفى أَنَّ أحدَهما لا يَصْلُح في موضعِ صاحبهِ ، فانظرْ إلى قولِه تعالى: (وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ)[36]، فإنَّ أَحداً لا يَشكُّ في امتناعِ الفعلِ هِهنا، وأنَّ قولَنا: "كَلبُهم يبسُطُ ذراعَيه"، لا يؤدّي الغرضَ، وليس ذلك إلاَ لأنَّ الفعلَ يقتضي مزاولةَ وتجدُّدَ الصفةِ في الوقتِ، ويَقْتضي الاسمُ ثُبوتَ الصفةِ وحُصولها من غيرِ أن يكونَ هناك مُزاولةٌ وتَزْجيةُ فعلٍ، ومعنىً يَحْدُث شيئاً فشيئاً. ولا فرْقَ بينَ "وكلبهم باسِطٌ"، وبينَ أن يقولَ: "وكلْبُهم واحدٌ" مثلاً، في أنك لا تُثْبِتُ مُزاولةً، ولا تَجعل الكَلْبَ يفعل شيئاً، بل تُثْبِتهُ بصفةٍ هو عليها. فالغرضُ إذن تَأديةُ هيئةِ الكلبِ."[37]

ونورد هنا كلام الابن عاشور في تفسير هذه الآية من أولها، بحيث نراه قد ترسم خطى الجرجاني في الكشف عن مخبآتها، وبيان كنوزها، فيقول في بيان قول المولى {وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظاً وَهُمْ رُقُودٌ وَنُقَلِّبُهُمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ لَوِ ٱطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَاراً وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْباً}[38]، وصيغ فعل (تحسبهم) مضارعاً للدلالة على أن ذلك يتكرر مدة طويلة... (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال) أي إلى جهة أيمانهم وشمائلهم. والمعنى: أنّ الله أجرى عليهم حال الأحياء الأيقاظ فجعلهم تتغير أوضاعهم من أيمانهم إلى شمائلهم والعكس، وذلك لحكمة لعل لها أثراً في بقاء أجسامهم بحالة سلامة. والإتيان بالمضارع للدلالة على التجدد بحسب الزمن المحكي. ولا يلزم أن يكونوا كذلك حين نزول الآية. (وَكَلْبُهُمْ بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ) هذا يدل على أن تقليبهم لليمين وللشمال كرامة لهم بمنحهم حالة الأحياء وعناية بهم، ولذلك لم يذكر التقليب لكلبهم بل استمر في مكانه باسطاً ذراعيه شأن جلسة الكلب. .. وعدم تقليب الكلب عن يمينه وشماله يدل على أن تقليبهم ليس من أسباب سلامتهم من البلى، وإلا لكان كلبهم مثلهم فيه بل هو كرامة لهم. وقد يقال: إنهم لم يفنوا، وأما كلبهم ففني وصار رِمة مبسوطةٌ عظامُ ذراعيه." [39].

وهكذا أحسن ابن عاشور تمثّل أفكار الجرجاني؛ حيث كشف هنا عن سر مجيء الفعلين "تحسبهم " و"نقلبهم" وهو الدلالة على التجدد و الحدوث مرة بعد أخرى، وقد ربطه ربطا موفقا بنظم الآية ومعناها. كما لاحظ أنّ استعمال "باسط" بصيغة اسم الفاعل دال على الثبوت

والاستقرار وهو المناسب لسياق مدح الفتية السبعة المكرمين، الذين عاملهم الله معاملة الأحياء.

- الأحكام التصريفية/النحوية للفعل اللازم والمتعدي وعلاقتها بالنظم

أوّلًا: أحكام الفعل اللازم والمتعدي

نتناول هنا تصريف أبنية الأفعال انطلاقا من قضية التعدي واللزوم، وقد وقع عليها الاختيار للتمثيل؛ لكونها من القضايا التي نالت اهتمام الجرجاني، وذلك لاتصالها الوثيق بنظرية العامل، والتي تعد من أسس نظريته في النظم، كما حظيت هذه القضية أيضا بعناية التصريفيين قديما وحديثا، وسيكون تركيزنا على اللواصق والتغييرات الداخلية في الفعل اللازم في حال نقله إلى المتعدي، وهذا بلا شك مؤثر في التركيب، ومن ثمة في نظم الكلام ودلالته. وهذه جملة من أحكام عبد القاهر نوردها بخصوص هذه المسألة قبل الخوض في فروقها الدلالية.

يقول عبد القاهر: "اعلم أن الفعل على ضربين: متعدٍّ وغير متعدٍّ، فالمتعدي: ما كان له مفعول به ك "زيد" و"عمرو" في قولك: عرفت زيدا وأكرمت عمرا .[40]"، وعرّفه أيضا بقوله: "هو ما جاوز الفاعل، كنصرته، وضربته، ويسمى واقعا ومجاوزا . [41]"، وقال عنه في موضع آخر :"حقيقة التعدي هو كون الفعل فعلا متناولا شيئا وحدثا مؤثرا ." [42].

والضرب الثاني: الذي هو غير المتعدي: ما لا يكون له مفعول به، نحو" قام زيد" و"ذهب عمرو." [43]"، وقال: "ما يلزم الفاعل فلم يتجاوزه، نحو: قام وقعد، ويسمى غير واقعٍ، ومطاوعا، وهو: يصبر، وكرُمت، ومررت بزيد ." [44].

ثمّ شرع الجرجاني في ذكر أسباب تعدية اللازم، وهي تحولات تطرأ على شكل البنية، وتؤثر كلها في تغير التراكيب ومضامينها، فهي تؤدي وظائف نحوية وأخرى دلالية.

يقول عبد القاهر: " وهناك أسباب تنقل الفعل من غير المتعدي إلى المتعدي، وهي ثلاثة:

**-أولها: الهمزة في قولك "ذهب زيد " وأذهبته " ألا ترى أن ذهب كان غير نافذ إلى شيء دون الفاعل، وكنتَ لا تقدر على أن تقول: ذهبتُ زيدا، فلما جئت بالهمزة تعدى إليه فقلت: أذهبتُ زيدا."[45]و"النقل بالهمزة يزيد مفعولا أبدا " [46]؛ فالهمزة عند الجرجاني ذات معنى نحوي؛ لأن وجودها مؤذن بظهور تركيب جديد يستتبعه تغيير في الإعراب والمعنى. وهي إذن من اللواصق الاشتقاقية التي تدخل في علاقات نحوية في تحديد بناء الجملة، فوجود هذه السابقة في الفعل (أفعل) إشارة إلى أن الفعل متعدٍّ. ويترتب على ذلك قبول الفعل المفعول به.

**-والسبب الثاني: هو الباء في قولك: ذهبت بزيد، ألا ترى أنه أوقع الذهاب على زيد كما فعلت الهمزة في قولك " أذهبت زيدا "، إلا أنه لما أتى بعد الفعل دخل على الاسم فكان له فيه عمل وهو الجر، والهمزة لما دخلت على صدر الفعل ولم تتصل بالاسم لم يكن لها عمل فنصب الفعل الاسم نحو " أذهبت زيدا " فالباء في " ذهبت بزيد " جزء من الفعل، وداخل في جملته من وجه، وهو أنه أوصله إلى زيد وأوقعه عليه في المعنى، ومتصل بالاسم من وجه آخر، وهو أنه داخل عليه لفظا، والهمزة من جملة الفعل لفظا ومعنى." (47)

وتجدر الإشارة إلى أن الباء ليست الوحيدة في إحداث التغيير، وهي وإن كان يكثر التعدي بها، فغيرها كذلك يعدّى، وهذه التعدية بحرف الجر، تنوع المعاني الكامنة في التركيب حسب الحرف المستعمل، ويصبح لكل تركيب معنى يتحدد بترابط الحرف والفعل المستعملين فيه، ويختلف كلما تغير الحرف.

**- السبب الثالث : تضعيف العين نحو "غاب"وغيَّبته "و فرَّحته" وسرُب وسرَّبته هو بإزاء الهمزة في "أذهبته." (48).

أحكام التعدي واللزوم وعلاقتها بالنظم لدى الجرجاني

من أمثلة عبد القاهر التي اهتم فيها بدراسة المكونات الصرفية من حيث الشكل والمعنى، ونعني هنا تعدي الفعل بالحرف، وهو السبب الثاني للتعدي كما سبق، ما أورده عند تحليل هذا البيت الشعري:

أَخَذْنا بأطراف الأحاديث بَيْنَنا وسالتْ بأعناقِ المَطِيِّ الأباطحُ(49)

أشار الجرجاني عند تحليل هذا الأبيات في "أسرار البلاغة" إلى ثناء من سبقوه عليها، ثمّ قدم رأيه في مكامن وأسباب جمالها، مستحضرا عند تحليله كل مستويات اللغة، بحيث ناقش حسنها من جهة الصور البلاغية ومن ناحية التراكيب النحوية. وخلُص في الأخير إلى أن سر هذا البراعة فيها إنما هو في " النظم"؛ بحيث جاء اختيار الألفاظ وترتيبها مناسبا وموافقا لترتيب المعاني، فصارت قيمة الأبيات في حسن تأليفها ونظمها.

غير أنّ ما ميّز الجرجاني عمّن سبقوه هو تجليته مكامن الحسن من خلال ربطه بين ألفاظها ومعانيها ربطا محكما برباط معاني النحو؛ وذلك هو مفهوم النظم لديه. يقول عبد القاهر عن موقف النقاد قبله " ثم انظر هل تجد لاستحسانهم وحمدهم وثنائهم ومدحهم منصرفاً إلا إلى (استعارة وقعت موقعها وأصابت غرضها ..) أو (حسن ترتيب تكامل معه البيان) وإلا إلى (سلامة

الكلام من الحشو غير المفيد) و(سلامته من التقصير)"[50]ثم شرع عبد القاهر يفصل في معدن الحسن وسر الجمال في هذه الأبيات، مبرزا روعة معانيها ودقة ألفاظها وعلو طبقة استعاراتها.[51].

ونسجل من تحليل الجرجاني اعترافه بحسن اختيار الكلمات، وجودة الصور ودقّتها. كما نسجل هذا الثناء أيضا في "الدلائل"؛ حيث يصف استعارة البيت بأنّها من النمط "النادرُ الذي لا تَجِدُه إلاَّ في كلامِ الفُحول، ولا يَقْوى عليه إلا أفرادُ الرَّجال"[52]، إلا أننا نجد عبد القاهر مع كل هذا الثناء، يرفض قصْر الحسن على الألفاظ والاستعارات، وإن كان لها نصيب من ذلك؛ بل يؤكد على أن الجمال اكتمل وتمَّ لخصوصية تحققت في النظم والتركيب؛ ولذا فهو يعيب على اللفظيين الوقوف عند تلك الحدود، ويدعوهم إلى ضرورة تعديها إلى جاراتها، والبحث عن العلاقات بين كل مكونات الكلام.[53]يقول عبد القاهر: "وليسِت الغَرابةُ في قوله:(.. وسالتْ بأعناقِ المطيَّ الأباطحُ) على هذه الجملةِ ، وذلك أنه لم يُغْرِبْ لأنْ جَعَلَ المطيَّ في سُرعةِ سيرِها وسهولتهِ كالماءِ يجري في الأَبْطُحِ، فإنَّ هذا شَبَهٌ معروفٌ ظاهر، ولكنَّ الدِّقةَ واللطفَ في خصوصيةٍ أفادَها، بأنْ جعَلَ "سال" فعلاً للأباطحِ، ثم عدَّاه بالباءِ، ثم بأَن أدخلَ الأعناقَ في البين ، فقال: "بأعناقِ المطيّ"، ولم يَقُلْ: "بالمطيّ"، ولو قالَ: "سالتِ المطيُّ في الأَباطح"، لم يَكُنْ شيئاً".[54]

لقد أدرك الجرجاني بذائقته الأدبية الفذة ما أشاعه على سياق البيت حرف[55] الباء الذي تعدى به فعل السيلان، بحيث ركز في تحليله على قيمته الفنية وأثره في المعنى، ولفت انتباهنا إلى أنه يجب إدراك الفروق الدقيقة حين يتعدى الفعل بإحدى حروف الجر، بحيث يكون له معنى مغاير مع كل منها.

وزيادة في التوضيح أورد عبد القاهر بيتا آخر، عدَّهُ شاهدا على حسن استعارته فضلا على علو النظم، وهو مما تعدى فيه الفعل نفسه (سال) إلى اسمين (الممدوح والوجوه: المتعلقَين بالفعل "سال") وبحرفين مختلفين (على والباء) فقال "ومثلُ هذه الاستعارة في الحُسْن واللطفِ وعُلوِّ الطبقةِ في هذهِ اللفظة بعينها"قولُ الآخر:

سالتْ عليهِ شِعابُ الحيِّ حينَ دَعا ... أَنْصَارَهُ، بوجُوهٍ كالدنانيرِ[56].

وكذلك الغرابةُ ..، ليسَ في مُطْلق معنى "سال"، ولكنْ في تَعْديته بعلى والباء، وبأنْ جعَلَه فِعْلاً لقولِه "شعابُ الحَيِّ" ولولا هذه الأمورُ كلُّها لم يكنْ هذا الحُسْنُ. وهذا مَوضعٌ يَدِقُّ الكلامُ فيه."[57].

وذكر عبد القاهر هذا البيت في موضع آخر في الدلائل فقال: "وإنْ أردتَ أعجبَ من ذلك فيما ذكرتُ لك، فانظرْ إلى قولِه (ثم ذكر الشاهد)، فإنَّكَ تَرى هذه الاستعارة، على لُطْفها وغَرابتها، إنَّما تَمَّ لها الحسْنُ وانتهى إلى حيثُ انتهى، بما تُوخِّيَ في وضْع الكلامِ من التقديمِ والتأخيرِ، وتَجدُها قد مَلُحَتْ ولَطُفتْ بمعاونةِ ذلك ومؤازرتِه لها. وإن شكَكْتَ فاعمدْ إلى الجارَّيْن والظَّرْف، فأَزِلْ كلاً منها عن مكانِه الذي وضَعَه الشاعرُ فيه، فقلْ: "سالتْ شعابُ الحيَّ بوجوهٍ كالدَّنانير عليه حين دعا أنصارَهُ"، ثم انظرْ كيفَ يكونُ الحالُ، وكيف يَذهبُ الحسْنُ والحلاوةُ؟ وكيف تَعْدَم أرْيَحِيَّتَكَ التي كانت؟ وكيف تَذْهب النشوةُ التي كُنتَ تجدُها؟ " [58].

لقد فطن عبد القاهر بهذا التحليل المقتضب والمركز إلى ما خلعه الحرف "على" المتعلق بالفعل "سال" والدال على الاستعلاء من معنى مراد لدى الشاعر، وهو تصوير طاعة الأنصار وسرعة استجابهم لدعوة الممدوح، وكأنهم السيل ينزل من علُ، وهو أشد ما يكون في جريانه وتدفقه. وقد " أكده هُنَا تَعديَة الْفِعْل إِلَى ضمير الممدوح ب(على) لِأَنَّهُ يُؤَكد مَقْصُوده من كَونه مُطَاعًا فِي الْحَيّ."[59]ولو أن الشاعر استعمل سالتْ "إلَيْهِ" بدل "عليه" ، وهو مناسب له وزنا وقريب منه معنى، لضاعت هذه المعاني الدقيقة المقصودة لدى هذا الشاعر الجاهلي المُجيد.

ونمثّل بنظير هذا في آية من كتاب الله المعجز، فيما قيل إنه تعاقب بين الحرفين "على" و"إلى"، وذلك في قوله تعالى (هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيم.) [60]يقول الطبري"اختلفت القَرَأَةُ في قراءة قوله: { قالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ } فقرأه عامَّة قرأة الحجاز والمدينة والكوفة والبصرة [61]:(هَذَا صِرَاطٌ عَلَيَّ مُسْتَقِيمٌ) بمعنى: هذا طريق إليَّ مستقيم. فكان معنى الكلام: هذا طريق مرجعه إليّ فأجازي كلاً بأعمالهم." [62]غير أن الآلوسي المفسر البلاغي يكشف عن سر استعمال حرف الاستعلاء "على" بدل "إلى" ويستبعد فكرة التناوب بين الحرفين، وهذا المسلك التفسيري منه، هو كالتطبيق العمل بفكرة النظم، التي كشف عنها الجرجاني في بيت ابن المعتز، فقال " وإيثار حرف الاستعلاء "على" حرف الانتهاء لتأكيد الاستقامة والشهادة باستعلاء من ثبت عليه، فهو أدل على التمكن من الوصول، وهو تمثيل، فلا استعلاء لشيء عليه سبحانه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، وليست { عَلَيَّ } فيه بمعنى إليَّ. نعم أخرج ابن جرير عن الحسن أنه فسرها بها، وأخرج عن زياد بن أبي مريم وعبد الله بن كثير أنهما قرآ { هذا صراط مستقيم } وقالا: { عليَّ } هي "إليَّ" وبمنزلتها والأمر في ذلك سهل" ويزيد أمرا جوهريا في تفسير نظم الآية وهو بيان العلاقات بين مفردات الآية فيقول " وهي متعلقة ب"يمر" مقدراً و{ صِرٰطٌ } متضمن له فيتعلق به "[63].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفعل "سال" يأتي لازما ومتعديا. وقد تتبعت الحروف التي يتعدى بها فوجدته يرد مع الكثير من حروف الجر ك" الباء" و"على" كما في شاهدي الجرجاني. ويتعدى ب "من"[64] وب"اللام"[65] وكذلك يتعدى ببعض الظروف ك"بين" [66] و"لدى" [67]. وهكذا العديد من الأفعال التي تتعدى بحروف متنوعة، وهو ما يحتم على المتكلم حسن تخير الأصلح منها مع الفعل؛كي يتحقق المعنى المناسب للمقام.

ومعلوم أن تعدد حروف الجر مع الأفعال من القضايا التي أثارت نقاشا حادا بين النحاة. فالكوفيون يرون تناوب حروف الجر في إيصال معاني الأفعال إلى مفاعيلها، وعليه فلا ضير عندهم في استعمال عدد منها مع فعل واحد، وذلك لتعويلهم على كل مسموع ولو كان شاهدا واحدا، أما البصريون فيرفضون ذلك ويرون اختصاص " كل قبيل من هذه الأفعال بقبيل من هذه الحروف "[68]، ويلجؤون حين يتعدى الفعل إلى حرف ليس شائعا تعديه به في فصيح الكلام إلى القول بالتضمين. ويؤيد ابن قيّم الجَوْزِيَّة الرأي البصري ويحتج له بقوله " الفعل المعدَّى بالحروف المتعددة، لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى زائد على الحرف الآخر. وهذا بحسَب اختلاف معاني الحروف... وظاهرية النحاة يجعلون أحد الحرفين بمعنى الآخر. وأما فقهاء أهل العربية فلا يرتضون هذه الطريقة، بل يجعلون للفعل معنى مع الحرف، ومعنى مع غيره، فينظرون إلى الحرف وما يستدعي من الأفعال، فيُشْرِبون الفعلَ المتعدي به معناه. هذه طريقة إمام الصناعة سيبويه، رحمه الله تعالى، وطريقة حُذّاق أصحابه، يُضمِّنون الفعل معنى الفعل، لا يقيمون الحرف مقام الحرف، وهذه قاعدة شريفة جليلة المقدار، تستدعي فطنة ولطافة في الذهن... وهذا من بديع اللغة ومحاسنها وكمالها .. والفرق بين هذه المواضع تدق جداً عن أفهام العلماء." [69].

ومن هنا ندرك أهمية الحروف في نظم الكلام واهتمام عبد القاهر بمعانيها في السياق، ودعوته إلى الانتباه إلى الفروق الدقيقة فيما بينها. وقد أكد في مواضع من "الدلائل" على أن لهذه الوحدات دورها الصرفي وأثرها في التركيب اللغوي، وفقا لموقعها المرتبط بمقام استعمالها، ومن ذلك قوله"وينظرَ في "الحروف" التي تَشْتركُ في معنىً، ثم يَنفردُ كلُّ واحدٍ منها بخصوصيةٍ في ذلك المعنى، فيضع كلًا من ذلك ي خاصِّ معناهُ،..فيصيب بكل من ذلك مكانَه، ويستعملَه على الصِّحة وعَلَى ما ينبغي له."[70]

ودعا في موضع آخر إلى عدم التوقف على حدود ما يقرره بعض النحاة، عندما يقتصرون على عمل هذه الأدوات أو معانيها في ذواتها، وشدد على حسن تخير الحروف وهو أمر أساس في نظرية النظم لديه. يقول عبد القاهر " فليس الفضْلُ للعلم بأنَّ "الواو" للجمع،

و"الفاء" للتعقيب بغير تَراخٍ، و"ثم" له بشرطِ التَراخي، و"إنْ" لكذا و"إذا" لكذا، ولكنْ لأَنْ يتأتَّى لكَ إذا نظَمْتَ شعراً، وألَّفْتَ رسالةً، أنْ تُحْسِنَ التخيُّرَ، وأن تَعْرِفَ لكلٍّ مِنْ ذلك مَوضِعَه."[71].

خاتمة

استعرضنا، فيما سبق،بعض أحكام "اسم الفاعل" و"تعدي الفعل"عند الجرجاني، من خلال التطرق لأحكامها التصريفية وتوظيفاتها الجمالية، وقد ضمن لنا هذا المنهج التوصل إلى نتائج - نرى أنها - صحيحة بخصوص موقفه منها في دلائله. وقد أسعفنا هذا المسلك في تصحيح أغلاط بعض الدارسين وأحكامهم الجاهزة المكررة التي أوردوها دونما تأصيل علمي،ومن ذلك قول أحدهم"إن إغفال الجرجاني الحديث عن التحليل الصوتي أو **التحليل الصرفي** وأثرهما في إنتاج الدلالة، كان ثغرة في منهجه تؤخذ على تحليلاته."[72].

وقد أبان المقال على اعتداد الجرجاني بالبنى الصرفية، ووضحنا كيفية تعامله معها، وكيف انتقل من هذه الصيغ الإفرادية إلى جمال الصورة العامة؛ مؤكدا على وجود فروق دلالية كبيرة بخصوص اختيار قسيم من الكلمة تبعا للكلام والسياق.

ويمكن القول في خلاصة موقف عبد القاهر، مما قيل عن رفضه لأثر الوحدات اللفظية في جودة الكلام وحسن النظم، إنه يبعد أن يزري عالم، ذواقة لجمال التعبير، بعناصر كلما تضافرت مع المعاني الرائقة ولم تكن متكلفة إلا وحققت للنظم مزايا وفضائل لا تعد ولا تحصى.وهذا ما تبيَّن من خلال تحليلات الجرجاني في "دلائله"، مما يدل على أن التجربة التطبيقية للعالِم قد تعدل أو توضح الكثير من أفكاره النظرية.

وختاما نقول ونجزم أن الدراسات التحليلية إذا ما أخذت بنظرات عبد القاهر في تحديده لمفهوم النظم، المؤسَّس على توخي معاني النحو، بحيث يصبح هذا النظم وخصائصه العنصر الأصيل في جمال العمل الإبداعي، ثم تكون العناصر الأخرى من الصور الفنية،والتوظيف الأمثل للمكون الفونولوجي والمورفولوجي، معوانًا للنظم على إبراز الجمال، لو تحقق هذا لاتسعت آفاق الدراسة النقدية إلى مجالات أخرى أكثر رحابة وخصبا وأجدى أثرا، ولتقدمت الدراسات الأدبية، والبلاغية، ودراسات إعجاز القرآن، قُدُما.

هوامش البحث:

(1) ابن جني، المنصف،شرح كتاب تصريف المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين،ط1، أعادت طباعته دار القدس القاهرة،1373ه/1954م،ج1 ،ص: 4.

(2) ابن عصفور (أبو الحسن علي الإشبيلي)، الممتع في التصريف،تحقيق: فخر الدين قباوة ،ط3،دار الآفاق الجديدة بيروت،1398ه/1978م، ص30.

(3) الصبان (أبو العرفان محمد)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك دار إحياء الكتب العربية القاهرة دون،ط، ود،ت، ج 1 ، ص: 15 .

(4)نفسه: 1 / 15.

(5) خليفة (مصطفى حاجي)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دون، دط، تحقيق محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون ت، 1 / 412.

(6) الصبان، حاشية على شرح الأشموني على الألفية: 4 / 236

(7) كمال بشر، دراسات في علم اللغة: 221

(8) نفسه: 231

(9) حسن هنداوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة ،ط1، دار القلم، دمشق 1409ه/1989م، ص:25.

(10) نفسه: 36

(11) حاتم الضامن، علم اللغة، د ط، وزارة التعليم العالي، الموصل، العراق، 1989م، ص:58.

(12) قدور (أحمد محمد)، مبادئ اللسانيات،ط3، دار الفكر، دمشق، 2008م، ص203.

(13) نفسه: 206

(14)المقتصد في شرح التكملة، تحقيق: أحمد الدويش،ط1،جامعة الإمام محمد بن سعود،المملكة العربية السعودية،1428ه/2007م، 2 / 1059.

(15) نفسه: 1 / 448.

(16) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: الشربيني شريدة،د ط، دار الحديث، القاهرة، 1430ه/2009م، 1 / 454 وما بعدها.

(17) المقتصد شرح الإيضاح: 1 /450 / 451 / 452

(18) المقتصد شرح الإيضاح: 1 / 458

(19) نفسه: 1 / 468

(20) نوزاد (حسن) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه،منشورات جامعة قار يونس،بنغازي ليبيا ط1 1996م، ص: 182.

(21) المقتصد شرح الإيضاح: 1 / 468
(22) نفسه: 1 / 95
(23) نفسه والصفحة نفسها.
(24) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود شاكر،ط3، دار المدني بجدة ،1413هـ/ 1992هـ، ص176 / 177 .

(25) شادي (محمد إبراهيم)، شرح دلائل الإعجاز للجرجاني، دار اليقين ،القاهرة، دون ط، 2010م، ص: 258.

(26) الجرجاني، الدلائل، ص: 81.
(27) نفسه: 82
(28) البيت من البحر البسيط ونسبه العباسي للنضر بن جؤي: انظر معاهد التنصيص للعباسي: 1 / 72
(29) الدلائل: 174
(30)ابن يعقوب(المغربي)، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ضمن (شروح التلخيص) دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ولا.ت، 2 / 30.
(31) البيت من البحر الطويل وهو في ديوان الأعشى: 2 / 74
(32) دلائل الإعجاز: 176
(33)نفسه والصفحة نفسها.
(34) البيت من الرجز، ولم أقف على قائله .
(35) الدلائل: 102
(36) سورة الكهف:الآية 18
(37) الدلائل: 175
(38) الأية 18.
(39)ابن عاشور (محمد الطاهر)،التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"،ط1،مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان،1420هـ/2000م، 15 / 280 .
(40) المقتصد شرح الإيضاح: 1 / 298
(41) المفتاح في الصرف، تحقيق : علي الحمد ،ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1407هـ/ 1987م،ص:56.

(42) المقتصد شرح الإيضاح: 1 / 537
(43) نفسه: 1 / 299
(44) المفتاح في الصرف: 56.
(45) المقتصد شرح الإيضاح: 1 / 528
(46) نفسه: 1 / 546
(47) المقتصد شرح الإيضاح: 1 / 528
(48)نفسه: 531/1

(49) أورد الشيخ عجز البيت دون الصدر . وذكر في الأسرار بيتين قبله هي التي كانت مدار كلام النقاد . ولم ينسبها لقائل والأبيات الثلاثة من البحر الطويل و هي:

ولَمَّا قَضَيْنَا مِنْ مِنًى كُلَّ حَاجةٍ ... ومَسَّح بالأركان مَنْ هو مــاسحُ

وشُدَّت على دُهْم المهَارَى رِحَالُنا ... ولم يَنْظُر الغادي الَّذِي هو رائحُ

أخذْنا بأطراف الأحاديث بَيْنَنا ... وسَالَتْ بأعناق المطيِّ الأبــاطحُ

وذكر العباسي أن قَائِله كثير عزة من قصيدة من الطَّوِيل ..وَقيل الأبيات لِابْنِ الطثرية وقيل للمضرب وَهُوَ عقبَة بن كَعْب بن زُهَيْر بن أبي سلمى . معاهد التنصيص على شواهد التلخيص: 1 / 181

(50) أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه :محمود شاكر،ط1، دار المدني بجدة ،1412هـ/ 1991م، ص: 22.

(51) ينظر، أسرار البلاغة: من الصفحة 21 إلى 25

(52) الدلائل:74

(53) عرض صاحب مقالة " ولما قضينا " لمواقف عشرة من المعاصرين حول الأبيات ، ولاحظ أنها لم تخرج عن مواقف السابقين ولم تتجاوزها بحيث ركزوا على جمال الألفاظ المعاني و حسن الاستعارات و دقة التصوير . غير أني لم أجد من ركز على عنصر التركيب الذي أشار إليه الجرجاني في الدلائل و الذي تطرقنا إليه في المقال .ينظر" عبد الرحمن القعود " أبيات " ولما قضينا من منى كل حاجة " بين النقد العربي القديم والحديث"

(54) الدلائل: 75

(55) عد المحْدَثون الحروف من موضوع التصريف ، وهذا مسوغ لنا لإيراد أثر الحروف في الدلالات عند عبد القاهر في هذا المستوى الصرفي سيرا على هذا التصنيف الجديد لمواضيع الصرف.

(56) البيت من البسيط ونسبه العباسي إلى ابن المعتز ، معاهد التنصيص:1 / 181

(57) الدلائل: 74

(58) الدلائل: 99

(59) العباسي،معاهد التنصيص: 1 / 181

(60) سورة هود، الآية 41

(61) - قال الشوكاني " وقرأ ابن سيرين، وقتادة، والحسن، وقيس بن عباد، وأبو رجاء، وحميد، ويعقوب " هذا صراط عَلِيٌّ " على أنه صفة مشبهة، ومعناه:

رفيع "فتح القدير: .762 .

(62)الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) جامع البيان في تأويل القرآن تحقيق: أحمد محمد شاكر،ط1، مؤسسة الرسالة، 1420 هـ / 2000 م1،17 / 103.

(63)الآلوسي (محمود)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، عنيت بنشره وتصحيحه: إدارة الطباعة المنيرية دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون ط ، ولا ت، 14 / 51.

(64) قال المتنبي : وكلّما فاضَ دمعي غاض مُصْطَبري-- كأنْ ما سالَ من جَفنيّ من جَلَدي

(65) قال امرؤ القيس : أسال قطيات فسال اللوى له-- فوادي البدي فانتحى لليريض

(66) قال علي بن أبي طالب : وللدهر ألوان تروح وتغتدي -- وإن نفوسا بينهن تسيل

(67)قال أبو تمام : إنّ حزني عليّ لا بل عليكا-- بل على مهجة ٍ تسيلُ لديكا

(68) ابن يعيش، شرح المفصل: 8 / 17
(69) ابن القيم، بدائع الفوائد: 2 / 423
(70) الدلائل: 82
(71)الدلائل: 250.
(2)الزيادي(تراث حاكم) الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، دار صفاء، عمان الأردن، ط1 1432ه/2011م، 90..

المصادر والمراجع

1. ابن جني (أبو الفتح عثمان)، المنصف شرح كتاب تصريف المازني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين،ط1، أعادت طباعته دار القدس القاهرة،1373ه/1954م
2. ابن عاشور (محمد الطاهر)،التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد"،ط1،مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، لبنان،1420ه/2000م
3. ابن عصفور (أبو الحسن علي الإشبيلي)، الممتع في التصريف،تحقيق: فخر الدين قباوة ،ط3،دار الآفاق الجديدة بيروت،1398ه/1978م
4. ابن قيم الجوزية (شمس الدين محمد)بدائع الفوائد ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، د،ط ولا ت.
5. ابن يعقوب(المغربي)، مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ضمن (شروح التلخيص) دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، ولا.ت.
6. ابن يعيش (موفق الدين يعيش)، شرح المفصل الزمخشري، تحقيق : إبراهيم محمد عبد الله، ط 2 ، دار سعد الدين، القاهرة ، 1436ه/2010م
7. الآلوسي (محمود)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، عنيت بنشره وتصحيحه: إدارة الطباعة المنيرية دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون ط ، ولا ت.
8. بشر (محمد كمال)، دراسات في علم اللغة، ط9، دار المعارف، القاهرة، 1986م
9. الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر)،

1/ أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه :محمود شاكر،ط1، دار المدني بجدة ،1412ه/ 1991م
2/ دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود شاكر،ط3، دار المدني بجدة ،1413ه/ 1992م
3/المفتاح في الصرف، تحقيق : علي الحمد ،ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت، 1407ه/ 1987م
4/ المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: الشربيني شريدة،د ط، دار الحديث، القاهرة، 1430ه/2009م
5/ المقتصد في شرح التكملة، تحقيق: أحمد الدويش،ط1،جامعة الإمام محمد بن سعود،المملكة العربية السعودية،1428ه/2007م.

10. خليفة (مصطفى حاجي)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دون. ط،تحقيق محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون ت

11. الزيادي(تراث حاكم) الدرس الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني، دار صفاء، عمان الأردن، ط1 1432ه/2011م
12. شادي (محمد إبراهيم)، شرح دلائل الإعجاز للجرجاني، دار اليقين ،القاهرة، دون ط، 2010م
13. الشوكاني(محمد)، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تحقيق: يوسف الغوش ط4، دار المعرفة،بيروت، 1428ه / 2007م
14. الصبان (أبو العرفان محمد)، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك دار إحياء الكتب العربية القاهرة دون،ط، ود.ت
15. الضامن (حاتم)،علم اللغة، د ط، وزارة التعليم العالي، الموصل، العراق، 1989م
16. الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير) جامع البيان في تأويل القرآن تحقيق: أحمد محمد شاكر،ط1، مؤسسة الرسالة، 1420 ه / 2000 م
17. العباسي (أبو الفتح عبد الرحيم)معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، المطبعة البهية المصرية،1316ه
18. قدور (أحمد محمد)، مبادئ اللسانيات،ط3، دار الفكر، دمشق، 2008م
19. القعود(عبد الرحمن) أبيات " ولما قضينا من منى كل حاجة " بين النقد العربي القديم والحديث،مجلة جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، العدد الثالث عشر، ذو القعدة، 1415 ه (ص243-317)
20. نوزاد (حسن) المنهج الوصفي في كتاب سيبويه،منشورات جامعة قار يونس،بنغازي ليبيا ط1 1996م
21. هنداوي (حسن)، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة،ط1، دار القلم، دمشق 1409ه/1989م